

مفهوم المواطنة ومقومات الوطنية في الإسلام

الدكتور إبراهيم رحمانى
المركز الجامعي بالوادي



الفكرية والسياسية والجماعات الدينية المختلفة.

ولعل أخطر ما في المسألة أن إشكالية المواطنة لدى البعض تولد عنها مسلك يسعى لأن يحفر في أساسات الدولة والهوية، الأمر الذي يعجل بضرورة إدارة حوارات فكرية ومعرفية حول الوطنية والمواطنة، ووضع النقاط على الحروف لتجاوز جميع أشكال التأزم الذي يؤدي في أغلب الأحوال إلى التشظي وتفتيت مقومات الهوية، وتكريس حالة التشرذم.

يستدعي إدراك مفهوم المواطنة

يظهر أن في اختيار وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر لموضوع: "الوطنية والمواطنة في الإسلام" عنوانا لملتقى علمي في إطار فعاليات أسبوع القرآن الكريم أكثر من دلالة، إذ يعتبر موضوع الراهن في المشهد الثقافي والسياسي، وأصبح له حضور قوي وطرح متجدد لدى شرائح بحثية متعددة، لاسيما أن هناك تجاذبات كثيرة تتنازع في الداخل والخارج. ومن جهة أخرى يبدو أن هناك التباسا نظريا وعمليا بشأنه لدى فئات اجتماعية عريضة، لاسيما في مواقف التيارات

2 - الإقامة في مكان ما: سواء

أكانت الإقامة دائمة أم مؤقتة. قال الفيروز آبادي (ت817هـ): الوطن: منزل الإقامة... والجمع أوطان... وأوطنه ووطنه واستوطنه: اتخذه وطناً. ومواطن مكة موافقها، ومن الحرب مشاهدتها، وتوطن النفس تمهيداً.

3 - حب المكان الذي يقيم فيه

الإنسان: قال الزمخشري (ت538هـ): وطن: كل يحبّ وطنه، وأوطان وموطن ومواطنة، والإبل تحنّ إلى أوطانها. ومن المجاز استعمالها في مراض الغنم ومشاهد القتال.

والظاهر أن تلك المعاني الثلاثة تندرج ضمن ما استقر عليه مجمع اللغة العربية في تعريف الوطن بأنه: مكان إقامة الإنسان ومقرّه، وإليه انتماءه ولد به أم لم يولد.

أما كلمة واطن بمعنى: أن يعيش

مع قوم في وطن واحدة ففي «المعجم الوسيط» أنها محدثة، بمعنى أنها جديدة في هذا الاستعمال.

في الفلسفة العربية الإسلامية تتبع تطورها في الفكر الإسلامي، من خلال ما جاء به القرآن الكريم، وما أكدته آراء بعض المفكرين المسلمين الذين تنبهوا لأهمية هذا المفهوم في الفكر والممارسة. ثم طرق استثمار الوطنية والمواطنة في تحقيق أكبر قدر من المصالح العامة بما يعود على البلاد والعباد بالتنمية والرخاء، وبقائها شرور التقهقر والضياع.

مفهوم المواطنة: يختلف مفهوم

المواطنة تبعاً للزاوية التي نتناولها منها، وتبعاً لهوية من يتحدث عنها، وتبعاً لما يراد بها.

أولاً: المواطنة في اللغة: تطلق المواطنة في اللغة العربية على معان ثلاثة هي:

1 - الموافقة: قال الزمخشري

(ت538هـ): واطنته على الأمر وافقته. وقال ابن منظور (ت711هـ): واطن على الأمر أضمر فعله معه، فإذا أراد معنى وافقه قال: وطأه.

المتصلة بمكامن الإحساس الذاتي في كيانه.

وإذا استنتقنا القرآن الكريم، نجد أن كثيرا من آياته تقر بالجانب العاطفي، الناتج عن الارتباط بين الإنسان والأرض التي يقطنها، فيتحدث عن ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ الحج: ٤٠، وعن ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ الممتحنة: ٩، في لفظة إيحائية إلى الجانب العميق من العاطفة التي تشد الإنسان إلى موطنه بحيث يكون الإخراج منه أو المناصرة عليه مشكلة كبيرة قد تبرر الحرب أو المقاطعة ونحو ذلك.

وفي سنة النبي صلى الله عليه وسلم ما يؤكد ذلك من خلال تصريحه بشدة تعلقه بمكة المكرمة وأنه ما كان ليخرج منها لولا أن أهلها أخرجوه. هذا، وإن الارتباط العاطفي بالوطن

ثانيا: الموطنة في اصطلاح المسلمين: لما كانت المواطنة ترجع في اللغة إلى الوطن الذي فيه الإقامة وإليه الانتماء، فقد عرفت «الموسوعة العربية العالمية» الوطنية بأنها «تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن. ويوحى هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة».

كما تعرف بأنها «الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملاء قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما».

وبناء عليه فللمواطنة في الوعي الفكري والشعوري لدى المسلمين اتجاهان:

الأول: شعوري عاطفي يتصل بالجوانب الذاتية، الخاضعة للانفعال الداخلي بالأشياء القريبة إلى عاطفته

المذهب، الاتجاه، اللغة، والقومية... ونحو ذلك، ولكنها تتوحد في ظل هذا الوطن وفقا لما يحدده القانون من حقوق وواجبات.

ولقد أدرك المسلمون الأوائل هذا المعنى للمواطنة من خلال النصوص القرآنية، التي جاءت لتأكيد قيم العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات، وذلك إما بإقرارها من خلال القرآن الكريم، أو بتأكيدا من خلال بعض الممارسات التي كانت سائدة بمشاركة القبائل العربية قبل مجيء الإسلام، كحلف الفضول، ومجلس الملاء... الخ⁽⁷⁾، وهي قيم ارتبطت بالحقوق في الإسلام، بنيت على أساس حرية الرأي، باعتبارها أساس الحريات الفكرية، وأساس الكثير من القواعد والأصول الشرعية كالقياس والإجماع، وهي بالتالي ضرورة للتصدي لأي انحراف في النظام العام للدولة، وما يتطلبه ذلك من جرأة، وشجاعة، وصراحة في الحق⁽⁸⁾.

يستتبع بالضرورة صورا متعددة من العلاقات الاجتماعية القائمة داخل الوطن، والتي تجعل من ذلك الارتباط عامل قوة وتآزر.

إن «الأمم والشعوب التي لا تربطها روابط عاطفية من أي نوع، والتي تقوم العلاقات بين أفرادها وجماعاتها إلا على المصلحة فقط لا يكون لها في الغالب دوام بقاء، كما لا يكون لها تقدم عمراني مذكور؛ ذلك لأن الروابط العاطفية من شأنها أن تعصم الجماعات والمجتمعات من الانحلال عندما تتضارب مصالحها، وتحفظ كيانها عندما تعصف بها عواصف الشهوات المادية ولو إلى حين تؤوب فيه إلى رشدها، وتقيم بينها ميزان العدل والسلم بدل ميزان الفتنة والظلم»⁽⁶⁾.

أما الاتجاه الثاني فسياسي، يلتقي بالمضمون القانوني للأرض في حدودها الجغرافية الدستورية، وينفتح بهذا المعنى في تلك الحدود عن مجموعات بشرية مختلفة من حيث

الشرعية المطالبين بها وفقا للانتماء العقدي ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ الأنبياء: ٩٢. وهذا الانتماء للأمة لا يلغي به الانتماء للأسرة والعشيرة والقبيلة والشعب. ومن ثم فعلاقة الانتماء تقوم على التكامل لا التناقض والإلغاء. فالإسلام لا يلغي الوطنية بما هي علاقة انتماء إلى وطن أو قومية بما هي علاقة انتماء إلى أمة بل يحددهما فيكملهما ويغنيهما. وطبقا لهذا فإن الإسلام يقرر أن انتماء المسلمين إلى الأمة الإسلامية لا يلغي انتماءهم إلى أممهم^(١٠).

ولعله من المستغرب أن نجد المفكر الإسلامي الدكتور محمد سليم العوا يقول: «نصت وثيقة دستور المدينة على اعتبار الإسلام أساسا للمواطنة في الدولة الإسلامية الجديدة التي قامت في المدينة المنورة. وأحلت الوثيقة الرابطة الدينية محل الرابطة القبلية فعبرت عن المسلمين بأنهم "أمة من دون الناس"....»^(١١).

ولما كان ظاهرا وجود ارتباط قوي بين المنهج الإسلامي والوطن؛ فإقامة الدين لا تتأتى إلا في واقع ووطن ومكان وجغرافيا، وأصبح الانتماء الوطني بعدا من أبعاد الانتماء الإسلامي العام... فالوطن ضرورة لإقامة دنيا الإسلام وعمرانه، وضرورة الدين ليكون الوطن إسلاميا وتحقق إسلامية عمرانه^(٩)؛ فإن بعض المنتمين إلى تيارات فكرية تغريبية يعتقدون أن الإسلام ينكر مفهوم المواطنة، ويحرم غير المسلمين من حق المواطنة في حالة إقراره به، لأنه حسب ظنهم يستند إلى مفهوم الأمة القائمة على أساس ديني، ويلغي ما سواها، ويدعو إلى وحدة دينية مطلقة.

غير أن هذا الرأي لا يستند إلى أساس صحيح؛ فالإسلام بدعوته إلى المساواة وتحقيق العدالة والتكريم للإنسان لا يميز ولا يفصل بين الناس. ولما يقرر تمييز المسلمين بكونهم أمة فإنما ذلك على أساس من التكليف

في الذات، وبالتالي إلى حالة عاطفية تحنو وتهفو وترق وتفتح على كل مفردات الأرض والناس والأشياء، لأن الله لا يريد للإنسان أن يتعقد في عاطفته، ما دامت المسألة مقتصرة على جانب الإحساس العاطفي، فإذا اقتربت من مواقع الانحراف بهذه العاطفة والجنوح إلى الظلم والتعسف، وتنتقل إلى التأثير السلبي على الخط العملي في الحياة، فإن الإسلام يردها إلى الخط المستقيم (الشريعة)، بالعمل على عقلنة العاطفة وضبطها، وبالتالي تحريكها في الدائرة الإسلامية بعيدا عن خط الضلال والانحراف.

ثالثا: الموطنة في اصطلاح الغرب: عرّفت "دائرة المعارف البريطانية" الموطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة... وأنها تسبغ المواطن حقوقا سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة"⁽¹³⁾، وتعرف "موسوعة كولير الأمريكية" كلمة (Citizenship) أنها أكثر

فهذا القول لا يمكن التسليم به إلا ضمن إطار المرجعية التشريعية في مجتمع دولة المدينة والتي تقوم على أحكام الإسلام في تحديد الحقوق والواجبات. أما في الانتماء للدولة وتحمل الالتزامات والاستفادة من الحقوق فهي لجميع المقيمين بالمدينة المنورة. كما أن الإسلام لم يبلغ الرابطة القبلية، إلا بمعناها السلبي القائم على العصية الجاهلية.

ولعل ما يؤكد المعنى المذكور ويزيل الالتباس قوله بعد أسطر قليلة في الصفحة نفسها: «ولم تحصر وثيقة المدينة المواطنة في الدولة الإسلامية الأولى في المسلمين وحدهم. بل نصت على اعتبار اليهود المقيمين في المدينة من مواطني الدولة وحددت ما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات...»⁽¹²⁾.

وبهذا يتبين أن الإسلام لا يمنع أحدا من أتباعه أن يألف بعض الأشياء التي تحيط به، لتتحول الألفة إلى علاقة

الوضعية القانونية التي يتخذ الفرد بفضلها ماهيته كإنسان سياسي، فهي تمنحه صفة تشريعية أصلية تلقي على عاتقه دورا معينا في آلية الفعل السياسي ضمن إطار الدولة، فهي قائمة على مجموعة محددة من الأطر القانونية والأسس النظرية التي تحكم أصول العلاقات العامة بين الأفراد من ناحية وبينهم وبين المؤسسات من ناحية أخرى⁽¹⁶⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن عددا من الباحثين العرب الذين اهتموا بأسباب تعثر النهوض العربي وضعوا تصوراتهم السياسية، على شاكلة نهضة الدول الغربية من حيث رفع شعارات الحرية والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي هذا الاتجاه نجد مساهمة المفكر العربي برهان غليون الذي أشاد بمبدأ المواطنة كتحالف وتضامن بين أناس أحرار، متساويين في الدور والمكانة والقرار، يتمتعون بحقوقهم

أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية، فهي لا تختلف عن مفهوم الجنسية⁽¹⁴⁾، وتعرفها "موسوعة الكتاب الدولي" أنها عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم تؤكد حقوق المواطنين كحق الانتخاب وتولي الوظائف والمناصب العامة، وعليهم بعض الواجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلدهم⁽¹⁵⁾.

والظاهر من هذه التعريفات أنها تعبر عن الاتجاه الثاني في النظر للمواطنة عند المسلمين، والتي تقوم على البعد الجغرافي القانوني وتغفل الاتجاه الأول الشعوري العاطفي.

ضف إلى ذلك أن منظومة الحقوق والواجبات تختلف من نظام سياسي إلى آخر، والذي قد يبرز مظاهر الاختلاف أكثر في تجليات المواطنة بيننا وبين الغرب اختلاف مصادر للقانون المحدد للحقوق والواجبات في إطار الدولة الوطنية.

أما مصطلح المواطنة فيعني

في الحكم، وتسمى بالحقوق السياسية⁽¹⁹⁾.

ومهما يكن الأمر فإن المواطنة ترتبط بوعي الإنسان بوجوده داخل وطنه، على أنه أصيل في بلده ليس مجرد مقيم يخضع لنظام معين، هذا الوعي بالمواطنة يعتبر نقطة البدء في تشكيل نظرتة لنفسه ولبلاده ولشركائه⁽²⁰⁾، فعلى أساس "المشاركة يكون الانتماء للوطن ومن خلالها تأتي المساواة... وللمواطنة ثلاثة أركان: الانتماء للأرض، المشاركة، المساواة"⁽²¹⁾.

وعموما يمكن القول بأن هناك اتجاهان لإيجاد مفهوم المواطن⁽²²⁾: اتجاه ذو بعد جغرافي ينصب على الفرد في علاقته ببقعة أرض عاش وشبّ فيها وتفاعل مع مجموع مواطنيها وهذا الاتجاه يسمى المواطنة، فهو ينصب على المواطن (الموقع الجغرافي) مكان الولادة ومكان الاستقرار أما الاتجاه الثاني فهو ذو بعد اجتماعي، وينصب على جملة المصالح المادية والمعنوية

دون تمييز لدرجة مواطنتهم، وأهليتهم العميقة، فهي كما يقول "قاعدة التضامن والتماهي الجماعي، ومصدر الحرية كقيمة مؤسسة وغاية للجميع ولكافة الأفراد معا"⁽¹⁷⁾.

في حين ذهب آخرون إلى أن مفهوم المواطن، يأخذ معناه من الوطن بأوسع معانيه: حماية وإقامة، وتعليما، وحقا في الحكم والتوجيه، وهذه المعاني تتصل بالمفهوم الأسمى للإنسان فتصبح المواطنة مفاعله بين اثنين وقد يصبحون عشرات أو مئات يتقاسمون الحقوق والواجبات والانتماءات، ليؤكدوا في النهاية أن الأوطان التي استقامت فيها المواطنة سارت فيها الحياة نحو الأسمى⁽¹⁸⁾.

كما ذهب البعض إلى التفريق بين نوعين من الحقوق: حقوق الإنسان وحقوق المواطن، فإذا كانت حقوق الإنسان ترتبط بالجوانب الشخصية، وتسمى بالحقوق المدنية فإن حقوق المواطن ترتبط بالمشاركة الإيجابية

أبعاد هي:

البعد القانوني: ويقوم على تنظيم

العلاقة بين الحكام والمحكومين استنادا إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

البعد الاقتصادي الاجتماعي:

يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

البعد الثقافي الحضاري: ويعنى

بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات، على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية، ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتنميط.

خامسا: تجليات المواطنة: يمكن

اعتبار المواطنة كمجموعة من القيم والنواظم لتدبير الفضاء العمومي المشترك ويمكن تحديد أهم تجليات المواطنة في أربعة نواظم:

للجماعة ككل ويسمى بالمواطنة، وأساسها الوطن (البعد الجماعي) أي مدى إحساس الجماعة بالانتماء إلى قطعة أرض معينة وشعورهم بالانتماء إليها، إلا أن هذا التمييز بين المواطنة والمواطنة ليس جامدا ولا قاطعا، إذ أن خصائص كل منهما ومستلزماتها تتداخل مع الأخرى ويستعملان على الترادف، فالمواطن يمكن أن يكون المشارك في الوطن والموطن وبالتالي يستوعب كل منهما الآخر⁽²³⁾.

إن التماهي في إطار الجماعة الوطنية والتفاعل داخلها والمشاركة في صناعة قوانينها هي العملية التي من شأنها أن تجسد مفهوم المواطنة، فالمواطنون هم الذين يضبطون مسيرة الوطن ويصنعون القانون، والقانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، وبالتالي فإن اختيار نظام الحكم يعتبر المظهر الأول للمواطنة.

رابعا: أبعاد مفهوم المواطنة: يقوم مفهوم المواطنة على ثلاثة

مقومات الوطنية:

أولاً: مرتكزات الانتماء للوطن:

يمكن حصر الركائز الأساسية التي يقوم عليها الانتماء للوطن في ما يلي:

1 - الأفراد الذين يشغلون حيزاً ومكانة في بناء المجتمع، ترتبط هذه المكانة بمجموعة من الأدوار التي ينظم أدائها في حزمة من الحقوق والواجبات.

2 - مبدأ المساواة بحيث يتمتع الأفراد بكافة الحقوق ويقومون بكافة الواجبات.

3 - المضامين الثقافية والاجتماعية الراسخة تاريخاً والمثبتة دستورياً، من طرف الدولة وهيئات المجتمع المدني.

4 - المشاركة السياسية الفاعلة والمؤثرة إحدى الركائز والدعائم الأساسية لتأكيد مفهوم المواطنة الكاملة.

وعليه يمكن القول إن المواطنة

1- الانتماء: أي شعور الإنسان

بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما وفي مكان ما (الوطن) على اختلاف تنوعه العرقي والديني والمذهبي، مما يجعل الإنسان يتمثل ويتبنى ويندمج مع خصوصيات وقيم هذه المجموعة.

2- الحقوق: التمتع بحقوق

المواطنة الخاصة والعامة كالحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية العمومية وحرية التنقل والتعبير والمشاركة السياسية...

3- الواجبات: كاحترام النظام العام

والحفاظ على الممتلكات العمومية والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة مع المواطنين والمساهمة في بناء وازدهار الوطن.

4- المشاركة في الفضاء العام:

المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية (الانتخاب والترشيح) وتدير المؤسسات العمومية والمشاركة في كل ما يهم تدبير ومصير الوطن⁽²⁴⁾.

تقوم على قواعد ثلاث:

- المساواة بين جميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، دون تمييز بسبب الثقافة أو اللون، أو العرق، أو اللغة.

- المشاركة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وذلك من خلال إتاحة الفرص للجميع بعيداً عن التمييز والتعصب.

- الولاء بأن يدين كل شخص بولائه لوطنه، وذلك من خلال فعاليته وحركيته الاجتماعية وفق ما يكفله الدستور من حقوق وواجبات.

وإذا كان معامل الوطنية يزداد وينقص تبعاً لوجود الوعي بأهمية المواطنة، على أساس تمتع الفرد بحقوقه في مجتمع ما من جهة، ومدى إيمانه بضرورة فعاليته في إطار الشراكة المجتمعية في المشروع النهضوي التنموي من جهة ثانية، وبالتالي اضطلاع الفرد بمسؤولياته للوفاء بحق

الوطن وتحمل مسؤولياته تجاهه، ولهذا فإن شعور الفرد ودوافعه تلعب دوراً أساسياً في إمكانية اندماجه لتحقيق دولة الرفاه والمشروع الحضاري، ولذا لا بد من توضيح أهمية انتماءات الفرد وإبراز قيمه الأساسية على اعتبار أنها تشكل الدافع الأساسي لتحقيق المواطنة الفاعلة.

كما أن ارتباط المواطنة بالخبرة التاريخية من شأنه أن ينمي إحساس الأفراد بالأهداف العامة للجماعة الوطنية، ومن ثم تحقيق المشروع الوطني للتنمية، وإعلاء حق الوطن قبل حقوق الأفراد، والإحساس بالتطور والنمو داخل الدولة الوطنية، وهذا ما يفسر العلاقة بين قيم المواطنة وتدرجها لفهم حقيقة وجود الإنسان داخل مجتمعه⁽²⁵⁾.

ثانياً: نتائج انكماش الشعور بالانتماء الوطني: إن الشعور بانعدام القيمة والمكانة والدور في المجتمع، من شأنه أن يكرس حالة من الاغتراب،

التشريع التي تتطلب في جميع مراتبها انتماء راسخا إلى حوزة الإسلام وأهله، ودفاعا مستميتا عن حرمة الأوطان بما يضمن حماية دين الأمة، وأنفسها، وأعراضها وعقولها وأموالها وجميع مقدراتها.

ثالثا: مضمون التربية الوطنية⁽²⁷⁾:

- عملية تربوية تهاديبية مستمرة،
- تغليب الانتماء الوطني على الانتماءات الفرعية الأخرى،
- مشاركة كافة فئات المجتمع وفقا لمنطق المسؤولية السياسية،
- المساواة أمام القانون في الحقوق السياسية،
- حرص سلطة الدولة على إرادة الخير المشترك لجميع المواطنين،
- النظر وفق مبدأ التوازن في الحقوق والواجبات (للفرد والدولة على السواء)،
- التطوير المستمر لمحتوى نظام

تأخذ أبعادا اجتماعية مختلفة منها⁽²⁶⁾:

1 - انعدام القوة: ليس بإمكان

الفرد التأثير على مستوى المواقع والمواقف المحيطة به.

2 - فقدان المعنى: عجز الفرد

عن الوصول إلى قرار أو معرفة ما ينبغي فعله.

3 - فقدان المعايير: وتعني

التجاء الفرد إلى استخدام أساليب غير مشروعة اجتماعيا لتحقيق أهدافه.

4 - العزلة: أي انفصال الفرد

عن تيار الثقافة السائدة وتبني مفاهيم مخالفة، مما يعني أن الفرد غير قادر على مسايرة الأوضاع القائمة.

5 - غربة الذات: إدراك الفرد أنه

أصبح مغتربا حتى عن ثقافته ومبادئه وبالتالي أهدافه وقيمه.

وبناء عليه يجب ترسيخ معاني الوطنية لدى الأفراد تربويا وثقافيا. واستثمار البعد الديني القائم على رعاية المصالح العامة، وحفظ مقاصد

- مشكلات المجتمع المختلفة،
- 6 - الالتزام بالمحافظة على انجازات المجتمع وتطوره،
- 7 - تقدير الحرية والعدالة والمساواة،
- 8 - القدرة على التفكير الناقد وتقديم الرؤى الخلاقة.

خامسا: شروط المواطنة: إن

التطلع للمواطنة الحقبة يتطلب تأهيل المواطن وتنميته انطلاقا من واقع الجماعة الوطنية، وفق شروط أساسية أهمها⁽²⁹⁾:

- التربية على المواطنة عملية تكوينية مستمرة تبدأ بإقرار الدستور لمفهوم المواطن، ثم تستمر المؤسسات التربوية في تشكيل هذا الأخير،
- تغليب الانتماء إلى الجماعة الوطنية وكيانها على أي انتماء سياسي جزئي آخر داخل الدولة نفسها،
- ينبغي النظر إلى مواطني الدولة على أنهم كائنات حرة عاقلة، وأن نظام

الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطنين والدولة بما تقتضيه المصالح من تطور وتنوع.

مما سبق يتضح بأن المواطنة الصالحة هي التي تجمع بين خصائص المواطن الصالح المتشبع بروح التربية الأخلاقية والحياة المدنية وكذا التربية والإعداد للمستقبل.

رابعا: صفات المواطن الفعال⁽²⁸⁾:

- 1 - الإسهام الفعال في بناء المجتمع، واتخاذ قرارات عقلانية في مواجهة مشكلاته،
- 2 - امتلاك مهارات التفكير اللازمة للتكيف مع حضارة العصر والتعايش معها،
- 3 - معرفته لتراث المجتمع، وقيمه ومعتقداته ونظمه،
- 4 - المشاركة الكاملة للحياة السياسية والاجتماعية،
- 5 - التزود بمهارات التحليل والتعليل والاستقصاء، لمواجهة

- تستلزم التربية على المواطنة تطويرا مستمرا لمحتوى نظام الحقوق والواجبات المتعلقة بالدولة والمواطن، حيث يتعمق وعي المواطن بوحدة الحياة والمصير المشترك الذي يجمع المواطن بالدولة.

التربية على المواطنة في حقيقتها ممارسة مستمرة تتضمن موضوع تربية وتعليم، وفي ذات الوقت هي عملية حركية مع الزمن تتفاعل فيها مجموعة من المعارف والقيم المرجعية مع الممارسة الواقعية، لتحقيق الولاء في شتى الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية انطلاقا من القيم الذاتية⁽³⁰⁾.

سادسا: التنوع الثقافي والتربية

الوطنية: تقوم التربية الوطنية بتشكيل هوية الفرد، وبناء ثقافته التي تندمج وتنصهر فيها كل الثقافات الفرعية الأخرى، فتتشكل بذلك درجة من الوعي بالشأن الوطني، والبنية الاجتماعية والسياسية للدولة، والوضع الاقتصادي

الحقوق والواجبات هو من صنع هؤلاء المواطنين أنفسهم،

- في التربية على المواطنة يكون جميع المواطنين متساوين أمام القانون، انطلاقا من العدل كقاعدة أخلاقية وشرط لضمان تحقيق وحدة الجماعة الوطنية،

- سلطة الدولة محصورة في نطاق الخير المشترك لأعضاء الدولة كأفراد وجماعات، وكل مواطن له الحق في التعبير عن رأيه الخاص به، مما يقتضي احترام تعدد الثقافات، والاعتقادات والتعامل معها كظاهرة تنوع وتعدد تفضي إلى الخير العام المشترك،

- الاهتمام المتوازن بحقوق وواجبات المواطن، وكذا الأمر بالنسبة لحقوق وواجبات الدولة وذلك لأن الاهتمام بحقوق المواطن ستستفيد منه التربية على المواطنة في رد سلطة الحكم إلى مصدره (المواطن)، وأن هذا التوازن ليس مشتقا من فضيلة الاعتدال وإنما من المنطق الداخلي للمواطنة،

ب - تشجيع التكافل والتلاحم

الاجتماعي: وذلك من خلال قيام الأفراد وهيئات الدولة ومؤسساتها بتلبية حاجات من يعاني خصاصة مادية بتوفير حد الكفاية من ضرورات الحياة حفظا للكرامة الإنسانية، وكذا من الناحية المعنوية بالمواساة عند الشدائد والكروب.

وهذا التكافل من شأنه أن يحافظ على الكيان الاجتماعي قويا ويسر على الفرد القيام بمهمة التعمير. فإذا ما فشا الضعف بشيوع الاحتياج والتشرد والتهميش فإنه ينعكس خطرا محدقا بالبنیان الاجتماعي. ذلك أن الشعور بالحرمان والغبن قد يؤدي إلى مظاهر سلوكية خطيرة من الاعتداء والنزاع، وقد يؤدي إلى الفتنة التي تذهب بالوحدة الوطنية⁽³²⁾.

ومن ثم كان مسلك التلاحم والتكافل قاطعا لأسباب التشرد بما يوفره من سبل التراحم والتقارب داخل المجتمع.

المعيشي السائد، والمرجعية الفكرية والثقافية للدولة، وبقدر ما تكون نجاعة هذه التربية بقدر ما يكون تشكيل الفرد المواطن الصالح.

ويعتبر التنوع الثقافي مصدر قوة وإغناء وثراء للذاكرة الجماعية⁽³¹⁾، وتقوم التربية الوطنية بدور مركزي في تحقيق هذا الثراء الذي يتمثل في ضرورة:

أ - الاعتراف بالتنوع الثقافي

واحترامه: فيكون التركيز على الكرامة الإنسانية وقيمة الإنسان مهما كان انتماءه وثقافته.

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ الإسراء: ٧٠.

وقال أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ الحجرات: ١٣.

ج - تشجيع العدل والمساواة في الحظوظ للجميع: وتشمل كل الأنشطة والبرامج والحقوق والواجبات والفرص والامتيازات.

ذلك أن تحقيق المساواة يورث في النفوس الرضا عن الشركاء في المجتمع، وانتماء قويا للوطن، ودفعاً نحو العمل الصالح. أما التفريط في تحقيق ذلك فإنه يورث في النفوس الحقد، لما يحدثه من شعور بالظلم، كما يورث الزهد في الانتماء لهذا الوطن ومصالحه. ويتولد عن هذا ارتخاء في الشعور بالانتماء للوطن إن لم يكن سعي في التقاعس عنه والإضرار به جراء الإحساس بمرارة الظلم. وذلك ما أشار إليه ابن خلدون في ملاحظته الشهيرة بأن فشو الظلم في المجتمع مؤذن بخراب العمران⁽³⁴⁾.

قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ الحديد: ٢٥؛ وقال أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ

وتحقيقاً لمقصد حفظ المجتمع جاء الإسلام في نطاق العلاقات الاجتماعية فشرع التكافل على سبيل الأمر الواجب منذ بدايات الوحي الأولى في العهد المكي:

قال الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ ۚ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ۚ وَلَا يُحِضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ الماعون: ١ - ٣. وقال أيضاً: ﴿فَلَا أَقْنَمِ الْعَقَبَةَ ۚ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۚ فَكُ رَقَبَةً ۚ أَوْ إِطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۚ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۚ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ البلد: ١١ - ١٦.

وهذا كله مؤشر على أهمية وحدة الرابطة الاجتماعية ودورها في حفظ المجتمع ومقاصد التشريع. وقد امتد هذا التوجه في مختلف مستويات التكليف الفردي والجماعي من خلال تشريع جملة من الحقوق لصالح ضعفاء المجتمع بشكل دوري ثابت يضمن تحقيق الهدف كأحكام النفقة والزكاة وحقوق الجوار ونحو ذلك⁽³³⁾.

وهذا كله يثبت حقيقة أن العدل إنما شرع ليشد مكونات الهيكل الاجتماعي شدا قويا يكون به هذا الهيكل محفوظا من التفكك متماسكا في أداء مهمة الخلافة في الأرض⁽³⁵⁾.

د - تطوير المجتمع وبناءه على

القيم الديمقراطية: من خلال النشاطات الديمقراطية في الحياة المدرسية، فالمدرسة يتعلم فيها الأفراد ضرورة احترام التنوع الثقافي والتعايش السلمي الذي يسعى لتحقيق مصلحة الوطن والتكيف لتحقيق الهدف المشترك لجميع المواطنين، وهذا لن يتأتى إلا بوجود تربية وطنية فاعلة تعمل على اختزال الفوارق وتوحيد القيم المشتركة.

هـ - ترسيخ أخلاقية الشعور

بالواجب: إن الشعور بالواجب أساس النظام الأخلاقي كله؛ إذ ما فائدة الأخلاق لدى أناس لا يشعرون بأي التزام نحوها؟

وليس لدى المسلم مشكلة في

يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴿النحل: ٩٠﴾.

ومع هذا التعميم القاطع في الأمر بالعدل جاء الأمر أيضا متواترا مطردا في القرآن الكريم على صفة التفصيل بحيث شمل كل أنواع العلاقات بين أطراف المجتمع من ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ ﴿الأنعام: ١٥٢﴾.

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ﴿النساء: ٥٨﴾.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿المائدة: ٨﴾.

وقال: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿المتحنة: ٨﴾.

أَكْثَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ
أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ المطففين: ١ - ٣.
وقوله: ﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ
نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾
التوبة: ٨١.

هذا، وليس من السهل توفر أشخاص
كثيرين يتحملون المسؤوليات،
ويؤرقهم الوفاء بالالتزام ما لم يكن
أولئك الأشخاص صالحين بالمقاييس
الشرعية. وحتى نحصل على التزام
بأداء الحقوق والواجبات، فينبغي أن
تنتهي تلك الواجبات إلى نوع من
الوجوب الشرعي، أو تكون دائرة في
فلكه على الأقل.

ومن وسائل دعم أخلاقية الشعور
بالواجب (٣٧):

- تعميق مفاهيم الواجبات الشرعية وترسيخ قيم الرقابة

الذاتية: «اعبد الله كأنك تراه» وفقا
للمفهوم الواسع للعبادة: ﴿وَمَا خَلَقْتُ
الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ الذاريات:
٥٦

تحديد الجهة الملزمة بالواجبات
والمسؤوليات، إذ إنه مستسلم لأمر
الله في المنشط والمكره، وإنما تكمن
المشكلة الأساسية لدينا في صعيد
المعرفة والشعور، ثم في صعيد
الالتزام؛ إذ من السهل على المرء أن
يتناسى بعض الواجبات، أو يتساهل
بها في زحام المسؤوليات والواجبات،
واشتباكها مع الحقوق، وتوقف بعضها
على بعض. ومن السهل عليه أن يعلل
عدم التزامه بها... (٣٦)

وقد حدثنا القرآن الكريم عن أولئك
الذين يذعنون للحق عندما يكون لهم
فيه مصلحة، وعن أولئك الذين يكيلون
بمكيالين، وأولئك الذين يلتزمون بالأمر
الرباني في أوقات الرخاء، ويتقاعسون
عنه في أوقات الشدة.

نجد من ذلك قول الله تعالى:
﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا
فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (٤٨) وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ
يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ النور: ٤٨ - ٤٩.

وقوله: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ﴾ (١) الَّذِينَ إِذَا

لأفراد الجماعات المختلفة وإقامة مشاريع إنمائية لصالح بعض المحرومين، تكريسا للتساوي في الفرص والامتيازات،

القضاء على الفساد المرتبط بالتمييز أو التهميش تجاه فئات من المواطنين، وذلك بالتركيز على القيم الوطنية ومحاربة الفساد، والقيام بسياسات التمييز الإيجابي لبعض التجمعات السكنية في بعض الحالات، خاصة تلك المتمركزة في بعض المناطق الجغرافية البعيدة عن العواصم،

المرونة في التواصل واللقاء هي الأساس في علاقات الجماعة الوطنية، وإثارة قضاياها لأجل النقاش العلمي والحوار بعيدا عن الشحن الإعلامي،

ترسيخ أخلاقية الشعور بالواجب الوطني وتعميقها على المستوى الفردي والجماعي،

ضرورة الحذر من الدعوات الخارجية نحو التسامح والاعتدال؛ فقد يعني عندهم: التفريط في الثوابت،

- الوعي بالواجبات الحضارية المعاصرة: العلم، الثقافة، اللغة،

الانضباط، التنظيم، الوقت...
توفير القدوات والنماذج المؤثرة في الإشعار بالواجبات،

المبادرة العملية كأن يخصص الفرد مثلا نصف ساعة لأداء واجب معين يخدم المصلحة العامة ويستمر على هذا المسلك،

التزام التقوى التي تمد بالطاقة والحيوية لجعل السلوك متطابقا مع العقيدة والقناعة الذاتية.

أهم التوصيات:

الدعوة إلى تكثيف العمل لتأهيل المواطن الذي يدين لوطنه بالولاء ويفسح مجالا أكبر من الاحترام والثقة للثقافة الوطنية،

ضرورة التكوين السياسي للفرد من خلال تربية تركز على بناء ثقافة سياسية سائدة، ومن ثم تحقيق المشاركة الفاعلة من خلال الأدوات السياسية المتاحة،

محاربة أسباب الفقر والحرمان

والانخراط والتحرك ضمن المعادلات الدولية والإقليمية المرسومة، المواطنة تزيد في الإرباك وتقضي على التماسك والانضباط، وتحصر دعوة الإسلام في إطار طائفي لا عقائدي. الانفعالية في معالجة قضايا

الإحالات

- (1) الزمخشري، أساس البلاغة ص: 487؛ والأزهري، تهذيب اللغة 4/424؛ وابن منظور، لسان العرب 13/451 كلهم في مادة: «وطن».
- (2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، ط: 4؛ مكتبة الشروق الدولية، 2005م، ص: 1042.
- (3) ينظر: د. صلاح الدين سلطان، المواطنة في غير ديار الإسلام بين النافين والمنتهين - دراسة فقهية نقدية - ط1 بيروت: دار ابن حزم، 1429 هـ - 2008م ص: 11 - 13.
- (4) مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية العالمية، 1996، ص 110.
- (5) www.albyan.com
- (6) د. عبد المجيد النجار، مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، ط: 1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006م، ص: 172.
- (7) علي خليفة، الكوري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م، ص19؛ والهادي دوش، المواطنة ومسألة الأقليات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008م، ص: 5.
- (8) هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ط1. عمان: دار الشروق، 2000، ص 208. (الهادي دوش، المرجع السابق، ص: 5).
- (9) محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، ص: 194 - 195.

- (10) <http://www.mugrn.net/vb/showthread.php?t=26731>
- (11) د. محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ط3، القاهرة: دار الشروق، 1428 هـ - 2008م ص 57.
- (12) د. محمد سليم العوا، المرجع نفسه ص 57.
- (13) علي خليفة الكوري وآخرون، المرجع السابق، ص 30؛ والهادي دوش، المرجع السابق، ص: 14.
- (14) علي خليفة الكوري وآخرون، المرجع نفسه، ص 31؛ والهادي دوش، المرجع نفسه ص: 14.
- (15) علي خليفة الكوري وآخرون، المرجع نفسه، والصفحة نفسها؛ والهادي دوش، المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
- (16) أدونيس العكر، التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، ط1. بيروت: دار الطليعة، 2007 ص ص 18 و 19؛ والهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 15.
- (17) علي خليفة الكوري وآخرون، المرجع السابق، ص 34؛ والهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 8.
- (18) علي خليفة الكوري وآخرون، المرجع نفسه، ص 36؛ والهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 8.
- (19) وليم سليمان قلادة، "نشأة مبدأ المواطنة في مصر"، القاهرة: المواطنة، ع01، 1998، ص 25؛ والهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 9.
- (20) وليم سليمان قلادة، المرجع نفسه، ص 11؛ والهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 15.
- (21) وليم سليمان قلادة، المرجع نفسه، ص 11؛ والهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 15.
- (22) ناصيف نصار، في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً؟، ط02. بيروت: دار الطليعة 2005 ص 16. (الهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 15).
- (23) ناصيف نصار، المرجع نفسه، الصفحة نفسها. (الهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 16).
- (24) <http://www.almichael.org/spip.php?article289>
- (25) الهادي دوش، المرجع السابق، ص: 23.
- (26) فرفار جمال، قيم المواطنة من خلال تمثيلات الشباب، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم

- الاجتماع بجامعة وهران، 2005، ص83. (الهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 25-26).
- (27) شبل بدران، " مفهوم المواطنة "، القاهرة: الهلال، ع01، يناير2006، ص ص 86 و 87.
- (الهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 28)
- (28) عبد الودود مكروم، القيم ومسؤوليات المواطنة، ط1؛ القاهرة: دار الفكر العربي، 2004، ص 328.
- (29) ناصيف نصار، المرجع سابق، ص ص 48 - 52. (الهادي دوش، المرجع السابق، ص: 124).
- (30) الهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 126.
- (31) فالح عبد الجبار: الدين والاثنية والتوجهات الايديولوجية في العراق من العمل إلى التكامل. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2004، ص 24. (الهادي دوش، المرجع نفسه، ص: 133)
- (32) د.عبد المجيد النجار، المرجع السابق، ص: 176.
- (33) ينظر: د.عبد المجيد النجار، المرجع نفسه، ص: 176 - 179.
- (34) المرجع نفسه، ص: 174.
- (35) المرجع نفسه، ص: 175.
- (36) أ. د.عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، ط2؛ دمشق: دار القلم، 1422 هـ. 2001م ص: 231.
- (37) ينظر: المرجع نفسه، ص: 233 - 234.

